تحليل و قياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل فى مدينة كركوك لسنة 2009

م.م. يونس علي احمد*

المستخلص

لقد اتسعت الفجوة بين شرائح الدخل المختلفة واصبحت طبقتين الفئة الدنيا و الفئة العليا نتيجة عامل التضخم و الفساد المالي . لذا جاءت الضرورة الى تحليل و قياس الرفاهية و علاقتها بعدالة التوزيع الدخلى فى مدينة كركوك كعينة دراسية لسنة 2009 بالاستعانة بأستمارة الأستبيان .

ومن اهم المؤشرات التى استخدمها الباحث منحنى لورنز ومعامل الجينى و معامل الأختلاف و مؤشرالرفاهية الأقتصادية . ومن اهم مصادر البيانات هى التقارير الأحصائية المنشورة و العمل الميدانى [استمارة الأستبيان] و قد تم اختيار (500)اسرة من (76)حى سكني تم اختيارهم عشوائيا ثم الحصول على 330 اجابة.

ومن اهم النتائج التى توصل اليها الباحث و جود تباين كبير فى توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا من خلال المعاملات المذكورة انفا , وان 60% من سكان كركوك يحصلون على 38% من أجمالى الدخل . ثم إقتراح عدد من المقترحات من أهمها ضرورة التدخل الحكومي لاعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الدنيوية باستخدام سياسات مالية مناسبة و خلق مصادر اخرى للدخل و تنويعها .

Abstract

The gap between the different classes of income widened and became in two levels , the upper and the lower classes of income as a result of the inflation factor and managerial corruption .Therefore the necessity to analyzing and measuring welfare and it's relation to the fairness of income

* مدرس مساعد/ جامعة السليمانية / كلية الإدارة والإقتصاد

مقبول للنشر بتاريخ 2010/4/21

distribution in the city of Kirkuk as a case study for the year 2009 and through the form of questionnaire has come .

One of the most important indicators which the researcher used is the Lorenzo Curve , Genial Factor , Coefficient of Variation and the economic welfare index . The most important sources of data are the published statistical reports and the field works (form of questionnaire).The researcher selected 500 families from 76 residential districts which were selected randomly and then gathered 330 answers .

Among the most significant results that the researcher concluded, is the existence of a considerable variation in the income distribution in the interest of the upper classes through the aforementioned factors. It shows that %60 of the Kirkuk population receive %38 of the total income .Finally the study suggested several recommendations ,one among the most important is the need of the government intervention to redistribute the income in favor of the lower classes through appropriate fiscal policies and creating other sources of income .

المقدمة:

ان الهدف الاساس لكل مجتمع من المجتمعات على اختلاف انظمتها الاقتصادية والسياسية هورفع المستوى المعاشي لغالبية سكان ذلك المجتمع عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق النمو المتوازن في كافة المجالات ، و توزيع ثمرة هذه العملية بالشكل العادل الى أقصى حد ممكن ، وفي الوقت الذي تنتشر فيه ظاهرة التفاوت وتنحسر فيه الفئات الوسطية فلابد من تدخل جاد من قبل الحكومة للحد من تلك ظاهرة ومحاولة تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية عن طريق استخدام السياسات الاقتصادية السليمة.

1- مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من ان مستوى الدخل الحقيقي للفرد والاسرة منخفض نتيجة للارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار بالاضافة الى الفجوة الكبيرة بين دخول الافراد، كل هذا ادى الى نشوء وانتشار الفساد وعدم مساهمه هذه الطبقات (المنخفضة الدخل) في التطوير و التقدم الاقتصادي لذلك المجتمع.

2-هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل ، بالاضافة الى تحديد مصادر الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009 من خلال الاستعانة ببيانات استمارة استبيان المعدة

لذلك الغرض. وكذلك توفير المعلومات اللازمة للجهات المتخصصة لغرض التخطيط و رسم السياسات الممكنة .

3- اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية وانعكاسها على مستوى رفاهية العينة موضوعة الدراسة.

4- فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية اساسية مفادها: إن التغيرات السياسية والاقتصادية في هذه المدينة لها تأثيرسلبي على مستوى رفاهية المجتمع نتيجةً لزيادة التفاوت في توزيع الدخول.

5- منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث ، فقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاحصائي (الاستنباطي) إعتماداً على بيانات عينة مسحوبة من مجتمع البحث.

6- نطاق البحث :

فيما يتعلق بنطاق البحث فان من الناحية المكانية يتضمن مدينة كركوك . و من الناحية الزمانية فهو لسنة2009.

7- المشاكل والصعوبات:

من الطبيعي أن الدراسات ذات الطبيعة الميدانية تواجه صعوبات كثيرة وخاصةً الدراسات التى تتعلق ببعض النواحي الحساسة المرتبطة بحياة الناس وعلى وجه الخصوص (الدراسة المتعلقة بمستوى دخل العائلة ومصدره). ومن أهمها ندرة البيانات المنظمة على مستوى الهيئات المتخصصة في مدينة كركوك ، بالاضافة الى عدم تعاون بعض الأسربالشكل المطلوب في ملىء الأستمارة وعدم أعطاء معلومات دقيقة أو ملئها بصورة غير مرضية.

8- هيكلية البحث:

تتألف الدراسةمن مبحثين ، اذ يتناول المبحث الاول ، الجانب النظري والذي ركز على مفهوم تفاوت توزيع الدخل ومن ثم الوسائل و الطرق المستخدمة في قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل. أما المبحث الثاني الذي اختص بالجانب التطبيقي تضمن المعالجات الاحصائية

والمعاييرالمستخدمة في قياس التفاوت لتوزيع الدخل منها (معامل جيني ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتز) .

اخيراً ،توصلت الدراسة جملة من الاستنتاجات والمقترحات لبيان مدى التفاوت في توزيع الدخول لعينة الدراسة والتي يمكن الاستفادة منها في مجال تخطيط ورسم السياسات الاقتصادية .

المبحث الاول
الاطار النظري للدراسة : مفهوم تفاوت توزيع الدخل ومقاييسه

تسعى الدول النامية في خططها الانمائية الى تحقيق مستوى معيشة مرتفع.وان الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من (ماكل وملبس ومسكن).فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وانما هو ايضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة. ففي معظم دول العالم الثالث ,هناك فئة معينة من السكان مسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الانشطة الاقتصادية في الدولة ,ممايدل على ان الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان.ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الاهداف الاجتماعية. (عريقات ،1997 ،56-57)

ان مشكلة عدم عدالة توزيع الدخول والثروات هي مشكلة تعاني منها العديد من الدول المتقدمة والنامية،حيث أنها مازالت شاخصة وتتعمق باستمرار مع تتابع الفترات الزمنية المختلفة.كماأن للعولمة تأثير سلبي على أختلاف الدخول المتوسع الذى سينعكس بالتأكيد على الدخل العائلي وكيفية توزيع هذا الدخل .عدا ماتقدم فأن أستخدام مقياس الناتج المحلي ونصيب الفرد من الدخل كمؤشر للرفاه والمستوى المعيشي لايعكس التوزيع الحقيقي للدخل . طالما أن توزيع الدخول غيرعادل وتشتتها كبير جدا. **(UNDP-2001-46)**

اولا:المفاهيم الاساسية للدخل وطرق توزيعه:

بدا الاهتمام بدراسة الدخل القومي وعدالة التوزيع وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين بعدالحرب العالمية الثانية.ولاشك ان دراسة عدالة توزيع الدخل وطرق قياسة اهمية خاصة للسياسين والاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين والمخططين في رسم السياسة الاقتصادية ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط والمدى الطويل .وسنحاول هنا في

هذا الصدد (المبحث)توضيح بعض المفاهيم ذات الصلة في دراسة الدخل وعدالة توزيعه.(عبدالرحمن ، 2004، 67)

أ- مفهوم وأهمية توزيع الدخل القومي:

يقصد بتوزيع الدخل القومي "تحديد حصة كل عنصر انتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل" واسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي والية عمله. التوزيع هو حصيلة عمل الية النظام الاقتصادي لتوزيع ماتم انتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه ، كل حسب وزن هذه المساهمة. ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الانتاج ذاتها. (جواد ، 2006)

ويقاس غنى الدولة عادة بمقياس أساسه "متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أو الانتاج القومي "اذ (في اغلب الحالات)، كلما زاد نصيب الفردمن هذا الدخل كلما دل ذلك على ان الدولة المعنية اكثر تطوراً وتقدماً اقتصادياً . ويحسب نصيب الفرد على أساس "قسمة مجموع الدخل القومي الناتج عن انتاج السلع والخدمات على عدد السكان". وكلما زاد مجموع الدخل القومي و قل عدد السكان كلما زاد نصيب الفرد من الدخل. ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي له ألاهمية الكبرى، اذ كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي كلما زادت القوة الشرائية ، ولكنه يجب علينا ان نذكر ان متوسط نصيب الدخل القومي لا يدل بالضرورة على الحالة الاقتصادية لجميع الافراد، لان ذلك يرتبط بعدالة توزيع الدخل و الثروة ، اذ ان تركز الثروة والدخل في يد عدد قليل من الافراد من شانه ان يحرم عدد كبير منهم من هذا الدخل والثروة . كما ان مستوى المعيشة (standard of living) يرتبط بالاضافة الى مستوى الدخل بتكاليف المعيشة(cost of living) والقوة الشرائية وما اليها . (الصقار ، 1982،85)

تسعى الحكومات المختلفة الى معرفة مستوى المعيشة في بلدانها مع ما يشمله تطور المستوى المذكور من مجالات و وفقا للمقاييس المعتمدة دوليا . فان المستوى المذكور يرتبط بحجم السلع والخدمات التي يستملها او يستهلكها الفرد اعتمادا على دخله النقدي ، ومن ثم فان الارتفاع في مسنواه المعيشي رهنّ بزيادة مايستعمله أو يستهلكه من السلع والخدمات . وهذا لايتحقق إلابزيادة كافية ما في حوزته من قوة الشرائية حقيقية تتمثل في زيادة حقيقية في الدخل. لذا فان متوسط دخل الفرد في اي مجتمع اقتصادي هو الذي يحدد مستوى المعيشة ومن جهة اخرى فان مستوى المعيشة في المجتمع يتحدد ايضا من خلال دعم افراد المجتمع للحصول على مقدار من الدخل لكي يستطيع ان يحقق الرفاهية لأفراد عائلته وادخار قسم منه ان زاد من الدخل الفردي.(حسين ، 1985،21-24)

.

ب- طرق توزيع الدخل:

عند الحديث عن توزيع الدخل ، يجري عادة الفصل بين ثلاث قضايا مهمة ذات اتصال بالموضوع وهي (الفارس ، 94،2001-95) :

1- <u>التوزيع الشخصي</u>: التوزيع الشخصي يتعلق بالدخل الذي يحصل عليه. وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة ، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الاحيان باهتمامها لمصدر هذا الدخل : ما اذا كان اجراً او ريعاً او ربحاً او فائدة.

2- <u>التوزيع الوظيفي</u>: اما "التوزيع الوظيفي" فهو لا يهتم بالافراد ودخولهم الشخصية، وانما بعوامل الانتاج وهي العمل وراس المال والارض والتنظيم. ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الانتاج على دخله، وهذا لايتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الاسعار النسبية لعوامل الانتاج .

3-<u>الحصص التوزيعية</u>: اما الحصص التوزيعية ، فهي تبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الانتاج من الدخل القومي . وفي الكثير من الاحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين الثاني والثالث ، وذلك للصلة الوثقية بينهما .

ولتعرف على نمط توزيع الدخل ومدى التفاوت في التوزيع يقتضى تحديد ماهية هذا التفاوت واساليب تحليله والعوامل التى تؤثرفيه,و لهذه النقاط تباعا. تدورفكرةالتوزيع حول الانصبة المتفاوتة التى يحصل عليها الافراد عندانتقال المنتجات النهائية الى الاسواق.بمعنى نصيب الفرد من الناتج النهائى للمجتمع. (الحصرى ، 199،2007) .

تتعدد العوامل التى تؤثرعلى توزيع الدخل في كل مستوى من مستويات التأثير،هي "الدولة,الاقليم الجغرافي اوالقطاع الاقتصادي ,العائلة,والفرد".وهي العوامل التى تتواجد في اطارمدخل متعدد الابعاد,وسنعرض لاهم هذه العوامل في كل مستوى تباعا هي "النمو الاقتصادى ومدى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي و عددالافراد العاملين في العائلة و حجم العائلة".(الحصرى ،2007،202-211) .

ثانياً:ماهيةالتفاوت وتأثيرها في توزيع الدخل:

ا ن اتساع فجوة توزيع الدخول يعد من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ذلك لانها تهمش أو تشرد فئة ليست بالقليلة من المجتمع. مما يعني تقوقع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان ومنها تتسرب تدريجيا الى دوائر الانحراف والجريمة. (العاني

،55،2002) . و يعد التفاوت في توزيع الدخول واحداً من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام الاقتصاديين ، لارتباطها بمستويات معيشة الأفراد وحياتهم اليومية من جهة ، واعتبارها هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. (المشهداني و شاوي ،117،2002)

أ- اسباب التفاوت:

ان العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة مع بعضها ، تسببت و تتسبب في نشوء واستمرارية التفاوت وحدته. وان أهم تلك العوامل تتمثل بمايلي (عثمان،2001،12-11):

1- الخصائص الوراثية ، كالموهبة والذكاء.

2- تفاوت توزيع المكاسب الشخصية .

3- عدد افراد العائلة.

4-فعالية السياسات المالية.

5- التفاوت في توزيع الثروة ووسائل الانتاج: تعد الثروة ووسائل الانتاج مصادر مهمة للدخل. عليه ، فأن التفاوت في توزيعهما يؤدي الى التفاوت في توزيع االدخل.

رغم الاسباب اعلاه فقد بين كوزنتز ان هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في نشوء هذه الظاهرة (ظاهرة التفاوت)، ألا أنه أكد أن هناك عاملاً يلعب الدور الاساسي في نشوء تلك الظاهرة ، ألا وهو تحول السكان من القطاع التقليدي الى القطاع المتقدم في الاقتصاد الذي يتواجد في المناطق الحضرية. (الفارس، المصدرالسابق،105)

ب- الاثار المترتبة على التفاوت :

ان الاثر الاقتصادي للتفاوت في توزيع الدخول يتمثل في التغير الحاصل في حجم الطلب والانفاق على السلع والخدمات وذلك عندما يتغيرالنمط الاستهلاكي المعتاد حين يفقد المستهلكون العقلانية في تصرفاتهم. أما بالنسبة للاثار الاجتماعية لتفاوت الدخل فأنها تتجسد في التأثير السلبي على المستوى المعيشة الذي ينعكس اجتماعياً على معظم شرائح المجتمع وخصوصاً اصحاب الدخول الثابتة، وكذلك يؤدي التفاوت الى ارباك في التوازن الاجتماعي واثراء بعض الفئات على حساب فئات اخرى. وستقود ذلك الى انتشار كثير من اعمال المحضورة أو غير القانونية المتمثلة بالرشوة والاختلاس لاشباع الحاجات الضرورية والاساسية(الشماع و مهدي ،1999،35-36)

جـ- معالجة مشكلة التفاوت :

مشكلة التفاوت في الدخول هي قديمة التأريخ، فما زال هناك تفاوت في الصفات الطبيعية الموروثة مع الانسان، لذا لابد أن يكون التفاوت في القابليات والانتاج والدخل هذا شيءٌلايمكن انكاره ، ولكن مع ذلك فان هذا الاختلاف والتفاوت في القابليات الفردية لايبيح أن يخلق تفاوتاً كبيراً بين افراد المجتمع. وعلى هذا فأن متابعة ومراقبة توزيع الدخول، باتت من الأمور المهمة ، لكونها تمكن الدولة من أتخاذ الاجراءات الكفيلة باعادة توزيع الدخول ، بما يضمن زيادة عدالة التوزيع ، أو تفادي ازدياد التفاوت على الأ قل. وتحقيق العدالة الاجتماعية. (عبدالوهاب ،1967،127)

د- تأثير التفاوت على الرفاهية الاقتصادية:

يعبر مصطلح الرفاهية بشكل عام عن السعادة ورغد العيش ، وانها تأخذ عدة أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية ،تجنبا للدخول بتفسيرات فلسفية عن ماهية الاشياء التي تزيد من سعادة المجتمع فسوف نكتفي بالتفسير الاقتصادي لرفاهية المجتمع. وقد عرفت الرفاهية الاقتصادية بـ " ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الامكانات الاقتصادية من خلال الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى اشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم افراد المجتمع" . (العكيلي ،2000 ،270) ويرى البعض ان زيادة الدخل القومي مقياس حقيقي للرفاهية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي . ولكن هذه النظرة غير صحيحة لأن الدخل القومي لم يقصد به ابداً قياس مثل هذه المفاهيم الذاتية وغير الموضوعية التي تتأثر بكثير من العوامل غير الاقتصادية. (عبدالرحمن و محمد ،1999 ،182).

ان حجة المنفعيين للمساواة هي، ان المنفعة الحدية للنقود تتناقص بتزايد مستويات دخول الافراد ، وبالتالي يزيد من اجمالي الرفاهية في المجتمع . فقد ذكر (بيجو)، ان اعادة التوزيع من الغني الى الفقير ، تؤدي الى حصول الفقير على كثير من ضرورياته ، مقابل ضياع الغني لقليل من حاجاته الاقل حدة. وبالتالي، زيادة اجمالي الرفاهية، شريطة ان يكون لكلا الشخصين الذوق او المزاج نفسه، ولاتؤدي اعادة التوزيع الى تقليص الدخل القومي ، بأي شكل من الاشكال. (عثمان،2001،105)

ثالثـاً: قيـاس درجـة التفـاوت فـي توزيـع الـدخل بـين الطبقـات الاقتصادية :

قد حاول علماء الاقتصاد والاحصاء أن يستخرجوا القوانين التي بموجبها يقاس التفاوت في الدخول، ومن أشهر هذه القوانين هو قانون (باريتو pareto) ومؤداه انه كلما ازداد الدخل كلما ادى الى زيادة التفاوت في توزيعه (بسبب ظهور قوى او متغيرات تعمل على ذلك و في مقدمتها الفساد) ، و ذلك ما يؤدي بدوره الى تقليل عدد المستفدين منه أي بعبارة أخرى ان مقدار الدخل يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الافراد الذين يستحوذون عليه. (عبدالوهاب ،1967،107)

يمكن الوصول الى قياس رقمى لنسبة عدم المساواة في توزيع الدخل,وبطبيعة الحال فلن يوجد مجتمع انساني تتحقق فيه المساواة التامة في التوزيع، او توزيعه يكون توزيعا مقبولا .غير ان كل توزيع حقيقى للدخل يتوسط بين هاتين الحالتين المتطرفتين.فاننا نستعين بمعامل جيني ومعامل الاختلاف والمنحنى المسمى (منحنى لورنز) للدلالة على مدى التفاوت في الدخول(عمر ،1976،73-74) .

غير ان التعادل التام بين المنافع الحدية لدخول كافة افراد المجتمع لا ينطوي على تحقيق المساواة التامة في توزيع الدخول .اذ يختلف الافراد ,ليس فقط باختلاف اعبائهم الاجتماعية وحاجتهم الى الدخل ,بل باختلاف ميولهم واذواقهم وقدرتهم على اشباع الحاجات. (عمر ،1976،77)

يختلف الافراد في القدرات الذهنية والخبرات العلمية فلا يتساوى العالم والجاهل ,ومن هنا فلا بدمن قدر من التفاوت ليحفز التفوق والتميز.والصورة السائدة لتوزيع الدخل هي (التفاوت المتوسط) وهي درجة وسطى بين التفاوت المطلق والعدالة المطلق .ولاجل التعرف على عدالة أو لاعدالة توزيع الدخل ،يمكننا استخدام مجموعة من الطرائق العلمية لهذا الغرض. وفيما يأتي بعض الطرائق الخاصة بقياس وتحليل عدالة توزيع الدخل القومي (الحصرى ،2007،214):

1- منحنى لورنز: (Lorenz Curve)

لقد أستخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الاحصائي الأمريكي (M.O.Lorenz) عام ١٩٥٠، وهو يعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية أستخداماً للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها . وهو واحد من أهم الأستخدامات في تحليل بيانات الدخل العائلي ، للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخول. وقد تزايد الأهتمام بهذا الجانب في السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت العديد من الدراسات أن النمو الأقتصادي الذي شهدته بعض الدول النامية رافقته زيادة في التفاوت في توزيع الدخول(الطبولي ،1990،42-44) .

ويستخدم منحنى لورنزللتعبير عن عدالة توزيع الدخول من جهة، اضافة إلى أرتباطه بعدد كبير من مقاييس اللامساواة(التفاوت) المشتقة عنه وبشكل خاص (معامل جيني ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتز) الواسع الأستخدام من جهة أخرى (المشهداني ،المصدرالسابق،100)

هناك حالتان لعدالة التوزيع بأستخدام منحنى لورنز. فأذا ماوقع منحنى لورنز على خط المساواة أو خط التوزيع الأمثل (الخط المرشد Guide Line) يعني أن المساواة ستكون تامة (100%) في توزيع الدخول (وهي حالة نادرا ما تحدث أو لاتحدث من الاطلاق)، وكلما يقترب من خط المساواة فهذا دليل على توزيع أكثر عدالة. أماعندما لايقع التوزيع على هذا الخط بل على منحنى تحته فان هذا المنحنى هو منحنى لورنز لعدم عدالة التوزيع . وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحنى والخط المرشد كلمازادت لاعدالة التوزيع و العكس صحيح. (الطبولي ، 1990 ،45-46).

شكل رقم (1)

منحنى لورنز Lorenz Curve

النسبة المئوية التراكمية للدخل

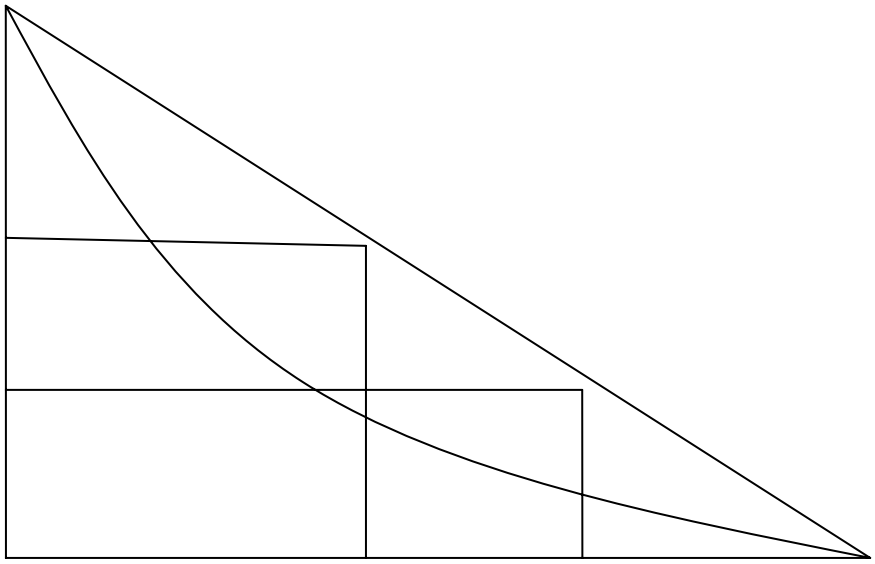

النسبة المئوية التراكمية للسكان

المصدر:(محمد -2007-64)

2- معامل جيني: Gini Coefficient

بالأعتماد على منحنى لورنز أقترح عالم الرياضيات الأيطالي ، (جيني) مقياساً جبرياً لدرجة التفاوت في توزيع الدخل ، الذي يمثل نسبة المساحة بين خط (45) ومنحنى لورنز،أي المساحة الكلية تحت خط (45). (البزاز ،1993، 93).

شكل رقم (2)

مؤشر جيني Gini Index

النسبة المئوية للدخل 100%

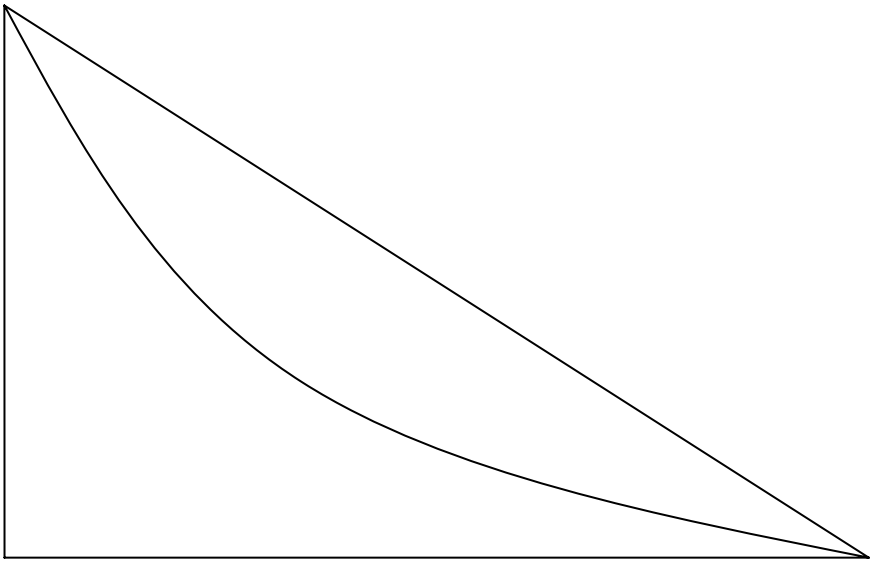

النسبة المئوية للسكان 100%

المصدر:(محمد -2007-66)

ويعد معامل جيني ، من المعايير الرياضية السائدة في دراسة وقياس عدالة توزيع الدخول ، بل يعد من أكثر المقايس استخداماً لأعتبارات عديدة منها : ارتباطه بعدد كبير من مقاييس التفاوت في توزيع الدخول والرفاهية الاقتصادية ، وعلاقتة بمنحنى لورنز الواسع الاستخدام ،بحيث يمكن تقديره من الدوال المعبرة عن هذا المنحنى . وتوجد صيغ رياضية مختلفة لحساب معامل جيني من أبسطها الصيغة الاتية:(المشهداني ،المصدرالسابق ،172):

$$\frac{1}{10000} \qquad (288)$$

$$G = 1 - \sum (Si + Si_{-1})Wi$$

حيث ان :-

Si=التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة.

Si_{-1}= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة.

Wi= التكرار النسبي لفئات الأسر.

G= معامل جيني.

هذا ويستمد معامل جيني (Gini Coefficient) فكرته من منحنى لورنز. ويتم الحصول على هذا المعامل من الناحية الهندسية، بحساب نسبة المساحة المحصورة بين منخنى لورنز والخط المرشد من جهة أخرى. وهندسياً يعبر عن معامل جيني بالمعادلة الآتية:-

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة بين منحنى لورنزوالخط المرشد}}{\text{المساحة الأجمالية تحت الخط المرشد}}$$

وكلما كبرت مساحة البسط أرتفع معامل جيني وأزداد تفاوت التوزيع ، وتتراوح قيم معامل جيني مابين الصفر الذي يمثل حالة العدالة التامة والواحد الصحيح وهي ألحالة القصوى من سوء توزيع الدخول (العاني ،المصدرالسابق ،68)

3- معامل الأختلاف: Coefficient of Variation (C.V)

يقصد بمعامل الاختلاف بأنه التباعد أو التقارب الموجود بين قيم المشاهدات التابعة لمتغير ما. ومعامل الاختلاف هي مقياس لمدى تشتت قيم المشاهدات عن وسطها. (الراوي ،1978 ،95) ويعرف معامل الاختلاف بأنه النسبة بين الانحراف المعياري في توزيع معين الى وسط ذلك التوزيع. (هرمز ،1990 ،132) أفرض أن($\bar{x}$)يمثل الوسط الحسابي لمجموعة القيم وأن (S) يمثل الأنحراف المعياري لها. عندئذٍ يعرف معامل الأختلاف على النحو التالي:

$$C.V = \frac{S}{\bar{x}} \times 100$$

ويعد معامل الأختلاف بحق أفضل أنواع معاملات التشتت اذ يوضح هذا المعامل نسبة حصة كل وحدة من وحدات الوسط الحسابي من الأنحراف المعياري. وعليه وعند أجراء مقارنة بين قيم مجموعتين تتم مقارنة معامل أختلاف الأولى مع معامل أختلاف الثانية وعندئذ يقال عن المجموعة بأنها أكثر تجانساً إذا كان معامل أختلافها أقل من الأخرى. وبالرغم من أن هذا المعامل يعد أفضل من الانواع الأخرى لمقاييس عدم عدالة التوزيع إلا أنه يصعب الحصول عليه من توزيعات تكرارية مفتوحة. كذلك فهو مقياس حساس في حالة وجود قيم شاذة أو متطرفة. وبشكل عام يمكن القول بأن العيوب التي تخص الوسط الحسابي تؤثر بشكل مباشر على قيمة هذا المعامل. (المشهداني و هرمز ،1989، 254)

4- معامل كوزنتز : (Kuznets Coefficient)

اقترح كوزنتز عام (1957) ، معاملاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل . ويمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها الى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العوائل والافراد في كل فئة دخلية. كتقسيم الفئات الى عشرة فئات متساوية. وتتراوح قيم معامل كوزنتز مابين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخول. ويمكن التعبير عنها بالصيغة الاتية: (طه ،2008 ،69-70)

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} \left| di - 10 \right|}{180}$$

حيث ان:-

K: قيمة معامل كوزنتز.

di:النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاها الفئة العشرية (i).

di-10 : القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للافراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخلية (i).

n: عدد الفئات الدخلية وتساوي (10).

يتبين من الصيغة اعلاه ، انه عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماما،فان كل فئة عشرية تحصل على (10%) من الدخل لأنها تتضمن(10%).وان قيمة معامل كوزنتز تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما كانت قيمته اكبر كان التفاوت في توزيع الدخل واسعاً. (العلي ،1995،80)

قرر كوزنتز ان التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية ثم يصل الى أقصى درجاته، ليعاود الارتفاع مرة أخرى ، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية. لاحظ ان درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد في البلدان النامية .(الفارس، المصدرالسابق،104)

5- مؤشر الرفاهية الاقتصادية:(Economy welfare Index)

ان دراسةوقياس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأى مجتمع أحد اهم المسائل التى تستوجب الاهتمام والمتابعة .وذلك لان رفاهية المجتمع هي الهدف النهائي لاية سياسة اقتصادية تضمن الموازنة بين زيادة السكان ورفع مستواهم المعاشي والاقتصادي.وتاسيسا على ذلك ان مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ماهو ألا دالة لعدة متغيرات,لعل من اهمها (متغير الدخل الفردي) .وكلما زاد متوسط دخل الفرد مع بقاء حالة توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية على وضعها زاد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي,ولكن بدرجة اقل ممالو رافقت هذه الزيادة التحسينات في عدالة توزيع الدخول. (المشهداني،المصدرالسابق ،184-185) و استنادا الى مفهوم بيجو لقياس الرفاهية الاقتصادية ، استخدم(بيجو) معامل جيني للتفاوت للحصول على مؤشر الرفاهية الاقتصادية ، وفقا للصيغتين الرياضيتين الاتيتين (عثمان،المصدرالسابق،122):

$$M = \frac{W.I}{(1-G)}$$

$$\frac{1}{M} = W.I\,(1+G)$$

حيث ان:-

W.I : مؤشر الرفاهية في التوزيع.

M:متوسط دخل الفرد.

G: معامل جينى للتفاوت .

وكما يتبين من الصيغتين اعلاه ، فأن دالة الرفاهية متزايدة لمتوسط الدخل،ومتناقصة لمعامل جيني.

ان اختلاف المقايس المستخدمة ، لاتعني بأي حال من الاحوال ، التوصل الى استنتاجات مختلفة حول درجة التفاوت في توزيع الدخل ، او مقارنة درجة التفاوت بين توزيعين مختلفين، بل ان مقاييس التفاوت المختلفة عادة ماتعطي نتائج مختلفة، ولكنها متشابهة من حيث ترتيب التوزيعات بحسب شدة درجة تفاوتها. (عثمان،المصدر السابق،70)

المبحث الثاني
الاطار التطبيقي للدراسة : المعالجات الاحصائية والمعاييرالمستخدمة في قياس تفاوت توزيع الدخل

وتتلخص المشاكل التي تتعلق بتحليل توزيع الدخل في النقاط التالية:

اولاّ: الاحصاءات ومصادر المعلومات:

ثانياّ: طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل:

اولاّ: الاحصاءات ومصادر المعلومات:

يمكن ان نقسم البيانات (data) التي تستند اليها الدراسات التطبيقية حسب مصادرها الى قسمين ، بيانات تأريخية (historical) وتوفرها النشريات والاحصائيات والتقارير الرسمية والكتب وما الى ذلك ،وبيانات مستخلصة من العمل الميداني (field work) وغالباً ماتجمع عن طريق استمارة الاستبيان (Questionnaire). وهذا ما اعتمد في هذه الدراسة ، والتي فرضت اجراء التعديلات اللازمة على البيانات الاولية المعتمدة سواء من اجل قياس وتحليل التفاوت(Inequality) وفي توزيع الدخل او تقدير (Estimate) النموذج الاقتصادي الرياضي لدالة الرفاهية الاجتماعية .

ولاجراء البحث الميداني لعدالة توزيع الدخول في مدينة كركوك فقد تم أختيار(500)أسرة(عينة البحث) من(76) حياً وزعت عليهم استمارة الاستبيان(المبينة في الملحق) وذلك باستخدام الاسلوب العشوائي–الطبقي– حصلنا منها على(330) أجابة فقط كونت لنا القاعدة البياناتية للبحث.وتم تفريغ البيانات الى عشرة فئات (الاسرة)، تضم كل فئة(33) اسرة وعشرة فئات (الفرد) وكل منها تضم(160)فرد مرتبة حسب دخلها حيث يكون مجموعهامساويا لمجموع ألاسر في العينة البالغ(330)اسرة و(1600) فرد، وذلك من أجل اجراء تحليل اقتصادى مقارن لها والوقوف على الوجه التشابه والاختلافات في مستوى الدخول.

على العموم، رغم إختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فأن هناك عوامل اخرى مؤثرة على توزيع الدخل الفردي وفي مقد متها حجم الأسرة والمستوى الوظيفي . لذلك اعتمد الباحث نوعين من التقديرات هما (الدخل الفردي والدخل العائلي) لأن مستوى الدخل لايتوقف فقط على الحجم الكلي للدخل ، بل يتوقف أيضاً على عوامل عدة في مقدمتها حجم الأسرة ، ولذلك لجأ الباحث إلى أستخدام وتحليل الدخل الفردي نظراً لأختلاف حجم الأسرة حيث أخذ متوسط دخل الفرد حتى توصل إلى نتائج أكثر واقعية ،يمكن حساب متوسط الدخل الشهري للفرد وفقاً للمعادلة أدناه :–

$$M = \frac{\text{N}}{k}$$

حيث أن:–

M = متوسط الدخل الشهري للفرد الواحد في الأسرة.

N = متوسط الدخل الشهري للأسرة.

K = متوسط حجم الأسرة.

وإذا حولنا هذه المعادلة الى أرقام نجد أن متوسط الدخل الشهري للأسرة هو (799.200) الف دينار ، ومتوسط حجم الأسرة هو ≈ (5) فرد ومن خلال هذه المعطيات نجد أن : -

$$M = \frac{799200}{5} = 159.840$$

ثانياً: طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل:

استناداً على الاساس النظري في المبحث الاول المتعلق بطرق قياس عدالة توزيع الدخل نحاول تطبيق هذه المعاملات والطرائق على بيانات استمارة الاستبيان.

أ- منحنى لورنز :(Lorenz Curve)

يمكن ملاحظة العدالة في توزيع الدخول في مدينة كركوك لسنة 2009 من خلال منحنيات لورنز كما هى مبينة في الأشكال (3،4).بعد معالجة البيانات الواردة فى الجداول(3،4). وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحنى والخط المرشد كلمازادت لاعدالة التوزيع و العكس صحيح.

ب- معامل جيني(Gini Coefficient)

وأذا ما طبقنا معامل جيني على بيانات أستمارة الأستبيان فستظهرلنا بان معامل جيني لتوزيع الدخل العائلي يساوي ≈ 31 في المائة، بينما قيم معامل جيني لتوزيع الدخل الفردي تساوي ≈ 26 في المائة وفقاً لمعامل جيني حيث تم حسابها كالآتي:-

1- معامل جيني لتوزيع الدخل العائلي:

$$G = 1 - \frac{1}{100} (393.51 + 293.51) \times 10 = 0.31$$

Si = 393.51

Si_{-1} = 293.51

Wi = 10

2- معامل جيني لتوزيع الدخل الفردي:

$$\frac{1}{10000} (294)$$

$$G = 1- \qquad (420.65 + 320.65)\times 10 = 0.26$$

$Si = 420.65$

$Si_{-1} = 320.65$

$Wi = 10$

ويتضح لنا من خلال ذلك أن هناك تفاوت في الدخلين الفردي و العائلي ، لكن التفاوت في توزيع الدخل العائلي أكبر بكثير من التفاوت في توزيع الدخل الفردي.السبب يعود الى اختلاف عدد الافراد في الاسرة ، وهذا يعني أن العدالة في توزيع الدخل العائلي أقل بكثير من الدخل الفردي اعتمادا على الاختلاف المذكور.

جـ- معامل الأختلاف : (Coefficient of Variation)

وإذا ماطبقنا هذا المعامل على بيانات أستمارة الأستبيان نتوصل الى أن معامل الأختلاف لتوزيع الدخل العائلي يساوي ≈ (190.62 %) ، بينما قيم معامل الأختلاف لتوزيع الدخل الفردي تساوي ≈(160.58 %) وفقاً لمعادلة معامل الأختلاف.وكلما انخفض معامل ألاختلاف تحسنت عدالة التوزيع ، وكلما ازداد ساءت عدالة التوزيع وبالتالى تقعر منحنى لورنز وابتعاده عن التوزيع العادل °(45).

- معامل الأختلاف لتوزيع الدخل العائلي:

$$C.V = \frac{159.8}{83.8} . 100$$

$C.V = 190.62$

2- معامل الأختلاف لتوزيع الدخل الفردي:

$$C.V = \frac{799.2}{497.7} . 100$$

$C.V = 160.58$

ء- معامل كوزنتز: (Kuznets Coefficient)

وإذا ماطبقنا هذا المعامل على بيانات أستمارة الأستبيان نتوصل الى أن معامل كوزنتز لتوزيع الدخل العائلي يساوي ≈ (0.25 %) ، بينما قيم معامل الأختلاف لتوزيع الدخل الفردي تساوي ≈(0.21 %) وفقاً لمعامل كوزنتز.وعندما ينخفض معامل كوزنتز الى الصفر فان عدالة التوزيع تكونتامة، وكلماازداد ساءت عدالة التوزيع . وتعد هذه الوقائع والمقارنات إثباتاً لصحة الحالة الواردة في كل من معامل جيني ومنحنى لورنز ومعامل الاختلاف الذي يقر بوجود عدم عدالة في توزيع الدخل العائلي والفردي ، وتؤكد أيضاً على أن التفاوت في توزيع الدخل العائلي أكبر بكثير من التفاوت في توزيع الدخل الفردي وأن هذا التفاوت يظهرلنا بوضوح وخاصة أذا ما قارنا توزيع الدخل للفئة المرتفعة الدخل والفئة المنخفظة الدخل.

1- معامل كوزنتز لتوزيع الدخل العائلي:

$$K = \frac{44.72}{180} = 0.25$$

2- معامل كوزنتز لتوزيع الدخل الفردي:

$$K = \frac{37.4}{180} = 0.21$$

يتبين من الصيغة اعلاه ، ان الفئة العشرية الاولى تحصل على (2%) من اجمالي دخل العينة ، وان ذلك دليل على ان التفاوت في توزيع الدخل واسعاً.

هـ- مؤشر الرفاهية الاقتصادية:(Economy welfare Index)

إذا ماطبقنا هذه الدالة على بيانات أستمارة الأستبيان يلاحظ ان قيمة معامل الرفاهية الاقتصادية طبقا للنموذج الاول بلغت (118282) دينار ، و(126857) دينارکمتوسط طبقا للنموذج الثاني على رغم قناعتنا بان هذين مبلغين هما الحد الادنى لرفاهية المجتمع.

نستنتج مما سبق أن كل مؤشرات وطرائق احتساب عدالة توزيع الدخل توكد لنا بأن عدم العدالة و سوء التوزيع واضح جداً ، وهذا هو الواقع الفعلي الذي أثبته بيانات أستمارة الأستبيان

وتحليلاتنا لبياناتها. وأن (40%)من ألاسر (السكان) يحصلون على أكثر من (62%) من إجمالي الدخل في حين أن نسبة (60%) من السكان المتبقية قد حصلوا فقط على (38%) من إجمالي الدخل . وكذلك يظهرلنا ان غالبية العوائل تعتمد على مصدر الدخل من (الوظيفة) التي تبلغ (42%) لتلبية أحتياجاتها وتحقيق رغباتها،لكن نسبة مساهمة الزراعة والصناعة منخفضة جداّ والتي تبلغ (1.88% و 1.61 %) ،على التوالي (كما في الجدول الملحق 3) وهذا يدل على تدهور القطاعين المذكورين. وهذه مما قد يخلق في المستقبلً مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مكبوتة حالياً.

ومن الجدير بالملاحظة أن عدالة توزيع الدخل لاتترك أثاراً على الفئات كافة بنفس الأتجاه أو بنفس المستوى. بل أن تأثير تفاوت الدخل مختلف من فئة الى أخرى، ولكن اصحاب الدخول الثابتة (الوظيفة) والفئات منخفضة الدخل هم المتضررون ألاكثر.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاّ:الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية:

1- أوضح البحث بأن وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا من خلال المقايس الاتية :-

منحنى لورنز و معامل جيني و معامل الأختلاف .

2- أظهر التحليل أن (40 %) من سكان مدينة كركوك يحصلون على (62%) من أجمالي الدخل في حين أن نسبة (60%) من السكان المتبقي يحصل فقط على (38%) من أجمالي االدخل.

3- ظهرمن الدراسة انه وبشكل عام ولكافة الفئات ان مستوى الدخل منخفضة وبالاخص للفئات الاولية حيث بلغ مستوى الدخل العائلي (799200) دينار شهرياً والتي تساوي (675)دولار،بينما بلغ متوسط الدخل الفردي (159840)دينار شهريا وتساوى(135)دولار.

4- تاكدللباحث ان الغالبية من العوائل تعتمد على الوظيفة الحكومية في تلبية احتياجاتها.

ثانياً:المقترحات:

في ضوء ماسبق من الاستنتاجات من الممكن أن يتم اقتراح الأتي:

1- التدخل الحكومي الجاد لاتباع سياسة متوازنة لرفع مستوى الرفاه الاقتصادي من خلال رفع مستوى الدخل الحقيقي وذلك بدعم السلع الضرورية (خاصة مكونات البطاقة التموينية).

2- اعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الاولية باستخدام السياسات المالية المناسبة وخلق مصادر أخرى للدخل وتنويعها.

جدول رقم (1)

ت	فئات الاسر (wi)	التكرارالنسبي التراكمي للأسرة	متوسط الدخل العائلي (الف دينار)	متوسط حجم الاسرة	التكرار النسبي للدخل	التكرار النسبي التراكمي للدخل (si)	التكرار النسبي التراكمي للدخل للفترة السابقة (si −1)	di-10
1	33	10	161	4.8	2.01	2.01	0	7.99
2	33	20	413	93.	5.17	7.18	2.01	4.83
3	33	30	499	73.	6.24	13.42	7.18	3.76
4	33	40	534	5.5	6.68	20.1	13.42	3.32
5	33	50	659	4.7	8.25	28.35	20.1	1.75
6	33	60	742	5	9.29	37.64	28.35	0.71
7	33	70	852	94.	10.66	48.3	37.64	0.66
8	33	80	988	74.	12.36	60.66	48.3	2.36
9	33	90	1214	5.8	15.19	75.85	60.66	5.19
10	33	100	1930	65.	24.15	100	75.85	14.15
المجموع	330		7992	48.6	100	393.51	293.51	44.72
المتوسط	33		799.2	4.9				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة

جدول رقم (2)

النسبة المئوية لمصادر الدخل العئلى لعينة فى المدينة كركوك لسنة 2009

ت	مصادر الدخل	(النسبة المئوية%)
1	الزراعة	1.88
2	الصناعة	1.61
3	الانشاءات	2.42
4	التجارة	5.11
5	نقل وتخزين	0.54
6	خدمات	2.15
7	الوظيفة	41.67
8	العمل يومي	8.06
9	تأجيرالدور وشقق	0
10	اعمال حرة	20.16
11	مساعدات الحكومية	1.34
12	امن ودفاع	2.69
13	الزكاة والصدقة	2.15
14	أنشطة أخرى	10.22
	المجموع	100

جدول رقم (3)

متوسط الدخل العائلي والتكرار النسبي للدخل وفقا لفئات المجتمع المختلفة في مدينة كركوك لسنة2009

ت	فئات الافراد (wi)	التكرارالنسبي التراكمي للأفراد	متوسط الدخل العائلي (الف دينار)	متوسط حجم الاسرة	متوسط الدخل الفردي (الف دينار)	التكرار النسبي التراكمي للدخل الفردي	التكرار النسبي التراكمي للدخل (si)	التكرار النسبي التراكمي للدخل للفترة السابقة (si −1)	di-10
1	160	10	161	4.8	34	2.13	2.13	0	7.87
2	160	20	413	93.	106	6.63	8.76	2.13	3.37
3	160	30	499	73.	135	8.45	17.21	8.76	1.55
4	160	40	534	5.5	97	6.07	23.28	17.21	3.93
5	160	50	659	4.7	140	8.76	32.04	23.28	1.24
6	160	60	742	5	148	9.26	41.3	32.04	0.74
7	160	70	852	94.	174	10.89	52.19	41.3	0.89
8	160	80	988	74.	210	13.14	65.33	52.19	3.14
9	160	90	1214	5.8	209	13.08	78.41	65.33	3.08
10	160	100	1930	65.	345	21.59	100	78.41	11.59
المجموع	660		7992	48.6	1598	100	420.65	320.65	37.4
المتوسط	66		799.2	4.9					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة

شكل رقم(3)

يبين منحنى لورنزلتوزيع الدخل على فئات المجتمع المختلفة(الاسرة)لمدينة كركوك لسنة (2009)

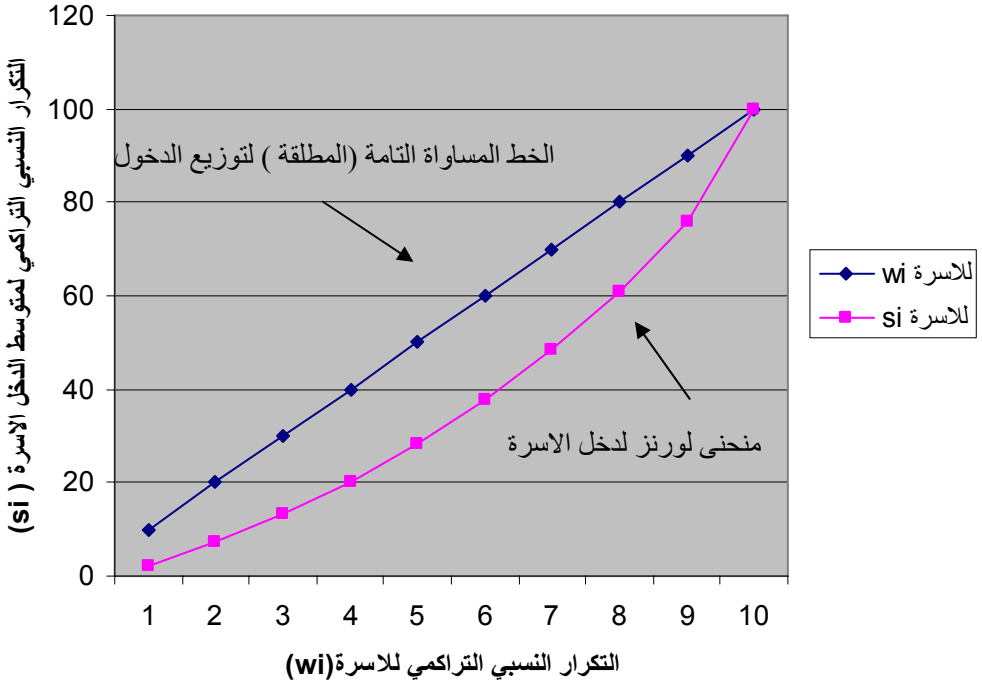

شكل رقم(4)

يبين منحنى لورنزلتوزيع الدخل على فئات المجتمع المختلفة (الافراد) لمدينة كركوك لسنة (2009)

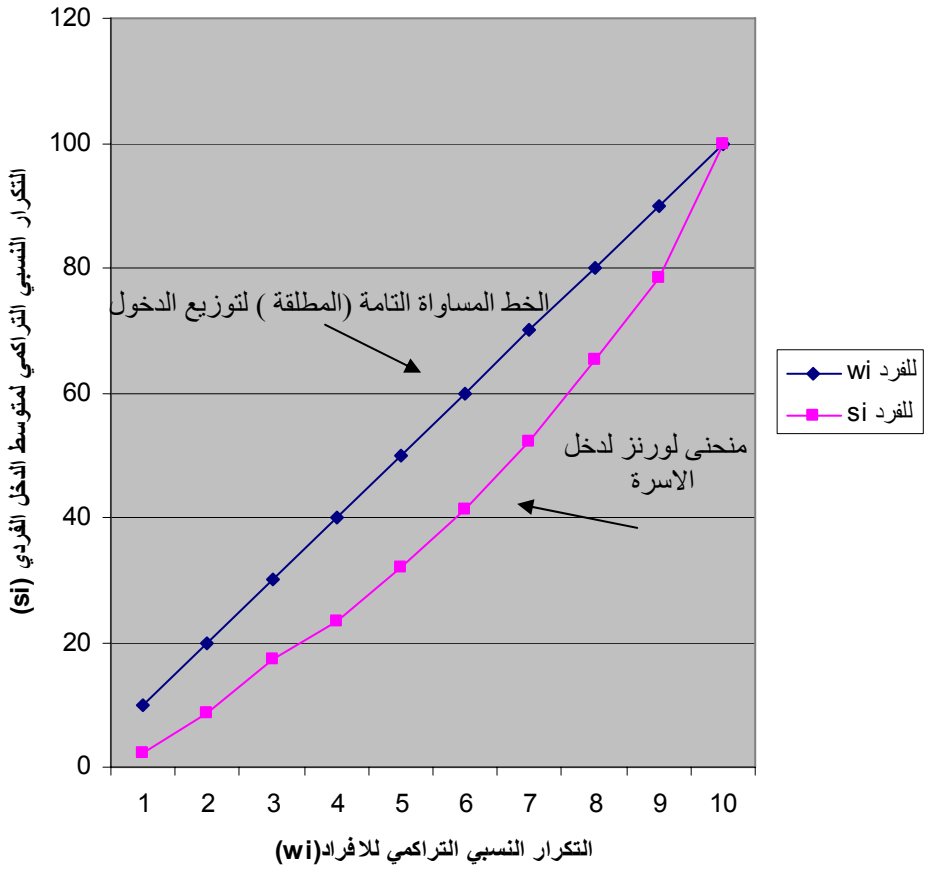

استمارة استبيان

ملاحظة / أخي المواطن....

ان الاستمارة التي بين يديك هي تهدف الى جمع بيانات لدراسة أكاديمية، نرجو تعاونكم خدمة للمسيرة العلمية في محافظة كركوك .شاكرين لتعاونكم...

المحور الاول : المعلومات الاولية عن رب الاسرة:

1- العنوان: المحلة ( ) الزقاق ( )

2- عدد افراد الاسرة : أنثى ( ) ذكر( )

3- المستوى التعليمي لرب الاسرة أ -لايقرأولايكتب ( )ب -يقرأويكتب( )

جـ-ابتدائي ( )ء-متوسطه ( ) هـ- دبلوم ( )و -بكالوريوس ( )ي -فمافوق ( )

4-المهنة الحالية لرب الاسرة ( )سنة

5-عدد سنوات المهنة الحالية ( )سنة.

6- عدد الافراد العاملين في الاسرة( )

7- الدخل الشهري الاجمالي لاسرة ( )ألف دينار.

المحور الثاني : مجموع الدخل الشهري من النشاط الاقتصادي :

1- الزراعة ( )الف دينار

2- الصناعة ( )الف دينار

3- الانشاءات ( )الف دينار

4- التجارة أو المتاجرة ( ) الف دينار

5- نقل وتخزين ( )الف دينار

6- خدمات ( )الف دينار

7- الوظيفة ( )الف دينار

8- العمل يومي ( )الف دينار

9- تأجيرالدور وشقق والمحلات والاراضي والوحدات السكنية ( )الف دينار

10- اعمال حرة ( )الف دينار

11- مساعدات الحكومية ( )الف دينار

12-امن ودفاع ( )الف دينار

13- الزكاة والصدقة ( )الف دينار

14- أنشطة أخرى ( )الف دينار

المصـــادر

اولاّ: الكتب:

1- الفارس ،عبدالرزاق ،الفقرو توزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الاولى، بيروت،2001.

2- الحصرى ،طارق فاروق ، التحليل الاقتصادي الكلى (نظرة معاصرة)- الطبعة الاولى - المكتبة العصرية للنشروالتوزيع –مصر- 2007.

3- الراوي ،خاشع ، المدخل الى الاحصاء – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة الموصل – 1978.

4- الصقار ،فؤاد محمد ، الملامح الاقتصادية للدول النامية- الطبعة الاولى – وكالة المطبوعات – الكويت-1982.

5- عبدالرحمن، اسماعيل و عريقات حربي محمد ،مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) –الطبعة الاولى- دار وائل للنشر والتوزيع –الاردن – 2004.

6- عبدالوهاب ،عبدالملك ، الاقتصاد (مقدمة وتحليل) – الجزء الثاني- مطبعة شفيق – بغداد- 1967.

7- عريقات ،حربى محمد ،مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي-جامعة الاسراء الخاصة-عمان- 1997.

8- عمر ،حسين ،التحليل الكلي –دار الشروق –جدة –الطبعةالثانية المعدلة-1976.

9- العكيلي ،طارق ، الاقتصاد الجزئي –الطبعة الثانية- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الجامعة المستنصرية – 2000.

10- الطبولي ،أبو القاسم عمر ، أساسيات الأقتصاد – الدار الجماهيرية للنشرو التوزيع والأعلان - 1990 .

11- المشهداني، خليل و هرمز حنا ،مباديء الأحصاء – جامعة بغداد – 1989 .

12- هرمز ،أمير حنا ، الاحصاء الرياضي- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة بغداد- 1990.

13-جوارتيني وريجارد، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص) ترجمة:عبدالفتاح عبدالرحمة و عبدالعظيم محمد- دار المريخ للنشر- الرياض- 1999.

ثانياً: المجلات:

1- الشماع ،همام و مهدي يسري ، احتساب التفاوت في توزيع الدخول في العراق من خلال السياسة المالية وتصحيحه للمدة من (1970-1993) – مجلة دراسات اقتصادية –بغداد – العدد (3) – 1999.

2- العاني، أسامة عبدالمجيد ، حق اعادة توزيع الدخل في الاسلام – مجلة دراسات اسلامية – بيت الحكمة – العدد (10) – 2002 .

3- المشهداني و شاوي ، عبدالغني عبدالله و محمد بو جلال – القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخول على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة (1974–1994) مجلة تنمية الرافدين– جامعة الموصل.– مجلد24– العدد (68) – 2002.

ثالثاً: الاطاريح و الرسائل الجامعية:

1- حسين ،احمد حسن ، الانعكاسات الاجتماعية لارتفاع المستوى المعاشي في العراق– دراسة ميدانية في مدينة بغداد– رسالة ماجستير غير المنشورة – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد– قسم علم الاجتماع – 1985.

2- شهاب ،سعد عجيل ، توزيع الدخل الشخصي واثره على انماط الاستهلاك واتجاهات الطلب في العراق للفترة (1971–1979)– رسالة ماجستير غير المنشورة – جامعة الموصل – كلية الادارة والاقتصاد– قسم الاقتصاد– 1984.

3- طه ،سعد ، قياس وتحليل التفاوت في الدخل واثره على انماط الاستهلاك العائلي في مدينة اربيل للمدة (2005–2006)– رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة صلاح الدين – قسم الاقتصاد– 2007.

4- عثمان،صابير بيرداود، التحليل الاقتصادي لتفاوت الرفاهية الاقتصادية بين الحضر والريف في العراق للمدة من (1976–1993)– اطروحة دكتوراه المنشورة – كلية الزراعة – جامعة بغداد– 2001.

5- العلي ،ارضا صاحب ابو حمد ،تحليل الاثر المتبادل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في العراق– اطروحة دكتوراه – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية–1995.

6- المشهداني ،عبدالغني عبدالله حميد ،تطور نمط الاستهلاك العائلي في ضوء بحوث ميزانية الاسرة العراقية ,دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1971–1985)اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية–كلية الادارة والاقتصاد –قسم الاقتصاد– جامعة بغداد1989.

رابعاً : مكتبة الانترنيت:

(1) UNDP Human Development Report (WWW.undp.org/ hdrd 2001.

خامساً: المحاضرات:

(1) جواد ،صائب ابراهيم ، محا ضرات في الاقتصاد الكلي – القيت على كلية الدراسات العليا–كلية الادارة والاقتصاد– قسم الاقتصاد –جامعة صلاح الدين،2006.